



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وارث الأنبياء (ع)
قسم الشؤون الإدارية والمالية



الخطة المالية المرتبطة بخطة التحسين لجامعة وارث الانبياء عليه السلام

للعام المالي (2026-2027)

نوفال محمد الخرجي
مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية

أولاً: المقدمة

انسجاماً مع خطة التحسين المؤسسي المعتمدة في جامعة وارث وبهدف تعزيز كفاءة الأداء الأكاديمي والإداري والبحثي تم إعداد هذه الخطة المالية لضمان توجيه الموارد المالية بما يحقق أولويات التطوير، وربط التخصيصات المالية بمؤشرات الأداء والجودة. وتأتي هذه الخطة استجابةً لمتطلبات الحوكمة الرشيدة ومعايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي التي تؤكد ضرورة وجود تكامل حقيقي بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط المالي بحيث لا تكون الموازنة أداة إنفاق تقليدية بل وسيلة تنفيذية فاعلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة. وعليه فقد تم اعتماد منهجية قائمة على تحليل الفجوات وتحديد أولويات التحسين ثم ترجمتها إلى برامج ومشاريع محددة ذات مخصصات مالية واضحة ومؤشرات قياس قابلة للتتبع والتقدير كما تستند هذه الخطة إلى مبدأ الاستدامة المالية، من خلال تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتوجيه الإنفاق نحو الأنشطة ذات الأثر المباشر في جودة العملية التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع وقد روعي في إعدادها إشراك الجهات المعنية من الأقسام الأكاديمية والإدارية لضمان شمولية الاحتياجات وواقعية التقديرات المالية. وتؤكد الجامعة من خلال هذه الوثيقة التزامها بأن تكون جميع بنود الموازنة مرتبطة بمحاور خطة التحسين المعتمدة مع وجود آليات متابعة دورية وتقارير تقييم مرحلية وإجراءات تصحيحية لمعالجة أي انحرافات محتملة بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة ضمن الإطار الزمني المحدد وعليه تمثل هذه الخطة المالية وثيقة تنفيذية داعمة لخطة التحسين المؤسسي ودليلاً عملياً يثبت للمقيمين والجهات الرقابية وجود ربط منهجي واضح بين التخطيط الاستراتيجي والتخصيص المالي بما يعزز ثقة أصحاب المصلحة ويكرّس مبادئ الشفافية والمساءلة المؤسسية.

ثانيًا: أهداف الخطة المالية

تهدف الخطة المالية إلى تحقيق التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والإدارة المالية، وذلك من خلال الأهداف الآتية:

- (1) موازنة الموازنة السنوية مع محاور خطة التحسين ضمان أن تكون جميع التخصيصات المالية انعكاسًا مباشرًا لأولويات التطوير المعتمدة، بحيث يتم ربط كل بند مالي بمحور استراتيجي محدد ومؤشر أداء قابل للقياس، بما يحقق الاتساق بين التخطيط والتنفيذ.
- (2) تعزيز كفاءة الإنفاق وترشيده وفق أولويات استراتيجية إعادة توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وتقليل النفقات غير الضرورية، مع اعتماد معايير واضحة لتقييم جدوى الصرف وأثره المؤسسي.
- (3) ضمان الاستدامة المالية للجامعة تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات، وتنويع مصادر التمويل، وبناء احتياطي مالي استراتيجي يمكن الجامعة من مواجهة التحديات المستقبلية دون التأثير في جودة الأداء الأكاديمي.
- (4) دعم متطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة تخصيص موارد مالية كافية لتطوير البرامج الأكاديمية، وتحديث البنية التحتية، وتعزيز البحث العلمي، بما يتوافق مع معايير الاعتماد الوطنية والدولية.
- (5) إنشاء نظام متابعة مالي مرتبط بمؤشرات الأداء تطوير آلية رقابية دورية تعتمد على مؤشرات أداء مالية وتشغيلية، لقياس مدى كفاءة استخدام الموارد، وتحديد الانحرافات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.
- (6) تعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية من خلال توثيق جميع الإجراءات المالية، وإصدار تقارير دورية تبين أوجه الصرف ومدى ارتباطها بالخطة الاستراتيجية، بما يعزز ثقة أصحاب المصلحة.

ثالثاً: مرتكزات إعداد الموازنة

استند إعداد الموازنة إلى مجموعة من المرتكزات المؤسسية لضمان واقعيتها وارتباطها بالأهداف الاستراتيجية، وتتمثل في:

1. خطة التحسين المؤسسي المعتمدة باعتبارها الوثيقة المرجعية العليا التي تحدد أولويات التطوير والمشروعات الاستراتيجية الواجب تمويلها.
2. نتائج تقييم الأداء السنوي تحليل مؤشرات الأداء السابقة لتحديد نقاط القوة ومجالات التحسين، وتوجيه التخصيصات المالية لمعالجة الفجوات وتحقيق التطوير المستهدف.
3. مؤشرات ضمان الجودة اعتماد المعايير والمؤشرات المعتمدة من جهات الاعتماد لضمان أن تكون المخصصات المالية داعمة مباشرة لتحقيق متطلبات الجودة والاعتماد.
4. توقعات الإيرادات الذاتية إعداد تقديرات مالية مبنية على بيانات واقعية حول أعداد الطلبة، والبرامج الأكاديمية، ومصادر التمويل البديلة، بما يضمن دقة التخطيط المالي.
5. احتياجات الكليات والأقسام العلمية والإدارية إشراك الوحدات الأكاديمية والإدارية في تحديد احتياجاتها التطويرية، وربطها بالأولويات الاستراتيجية، لضمان عدالة التوزيع وواقعية التنفيذ.
6. تحليل المخاطر المالية دراسة التحديات المحتملة مثل تقلب أعداد الطلبة أو ارتفاع التكاليف التشغيلية، ووضع بدائل وخطط احتياطية لضمان الاستقرار المالي.

رابعًا: محاور خطة التحسين وربطها بالموازنة

الأنشطة التطويرية	محور التحسين	عام 2024	عام 2025
تحديث القاعات والمختبرات وإنشاء المباني	تطوير البنية التحتية	6,634,000,000	4,700,000,000
نظام إدارة تعلم إلكتروني + أتمتة إدارية	التحول الرقمي	265,000,000	45,000,000
دورات تدريبية وورش دولية	تطوير الكادر التدريسي	448,000,000	140,500,000
تمويل بحوث ودعم المؤتمرات ونشر دولي	دعم البحث العلمي	977,000,000	1,093,000,000
تخفيضات الطلبة من الاجور الدراسية	خدمات الطلبة	10,265,000,000	8,950,000,000
التبرع الى الجهات الحكومية وغير حكومية	خدمة المجتمع	53,200,000	112,500,000
استكمال ملف الاعتماد البرامجي والمؤسسي	ضمان الجودة	0	39,550,000
المجموع		18,642,200,000	15,080,000,000

خامسًا: هيكل الإيرادات المتوقعة

مصدر الإيراد	التقدير السنوي	
	2025-2024	2026-2025
الاجور الدراسية السنوية	24,700,000,000	40,000,000,000
ايجار مباني خدمية	57,134,198	62,996,224
رسوم اخرى	286,074,250	257,602,742
تبرعات مستلمة	0	2,931,000
ايرادات عرضية	21,633,002	78,828,260
المجموع	25,064,841,450	40,402,358,226

سادسًا: توزيع الموازنة التشغيلية والاستثمارية

البند	2024	2025
رواتب واجور	12,945,000,000	14,168,000,000
تشغيل وصيانة	3,314,000,000	1,810,000,000
مستلزمات سلعية وقرطاسية	851,000,000	920,000,000
مشاريع تطوير	7,000,000,000	15,000,000,000
احتياطي استراتيجي	590,000,000	8,102,000,000
المتبقي	0	0

سابعًا: آلية الربط بين الخطة التحسينية والموازنة

1. اعتماد نموذج "بطاقة مشروع تطويري" لكل نشاط تحسيني.
2. إدراج رقم مرجعي لكل مشروع في خطة التحسين يقابله بند مالي.
3. تقارير فصلية تبين:
 - نسبة الصرف.
 - نسبة الإنجاز.
 - الانحرافات وأسبابها.
4. مراجعة نصف سنوية من قبل لجنة التخطيط والمالية وضمان الجودة.

تاسعًا: مؤشرات الأداء المالية

1. نسبة تخصيص لا تقل عن 20% من الموازنة لمشاريع التحسين.
2. خفض الهدر المالي بنسبة 10% تخطيط رقابي واضح للسيطرة على إدارة الموارد المالية
3. زيادة الموارد الذاتية بنسبة 15%.
4. تحقيق توازن بين المصروفات والإيرادات.



السيد محمد حمود حبيب
عضوا



أ.د. عواد كاظم الخالدي
عضوا



٦
٢٠٢٣/٥
أ.د. نوفل محمد حسين الاعرجي
رئيسا